ثالثاً: المحور المجتمعي

١. لجنة الأسرة والتماسك المجتمعي

قضية: مسائل الوصاية على المال وما يرتبط بها:

شهدت قضية الوصاية على أموال القصر مناقشات واسعة وعميقة، وكانت من أكثر لجان الحوار الوطني فعالية، وقد تساهم مخرجاتها إلى حل مشكلات مئات الآلاف من الأسر التي تمر بمرحلة الوصاية على المال.

وقد تبلورت أهم التوصيات الصادرة عن المناقشات على:

١. **تعديل المادة (١) من قانون ١١٩ لعام ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال لتصبح الأم في المرتبة التالية مباشرة للأب في مسألة الوصاية على أموال القاصر، متقدمةً على مرتبة الجد، وذلك نظرًا للتغيرات الواضحة التي طرأت على المجتمع المصري، ولعدم إرهاق الأم المصرية في رعاية مصالح أبنائها** وتركيز جهدها على حسن تربيتهم.

لتصبح المادة (١) على النحو التالي:

نص المادة قبل التعديل	نص المادة بعد التعديل
مادة (١)	مادة (١)
للأب ثم الجد الصحيح إذا لم يكن الأب قد اختار وصيًا للولاية على مال القاصر وعليه القيام بها ولا يجوز أن يتنحى عنه إلا بإذن المحكمة.	للأب ثم الأم إذا لم يكن الأب قد اختار وصيًا للولاية على مال القاصر وعليه القيام بها ولا يجوز أن يتنحى عنه إلا بإذن المحكمة.

٢. **رقمنة النيابة العامة المختصة وتيسير التعامل إلكترونياً في بعض الموضوعات، وإنشاء تطبيق إلكتروني أو عن طريق موقع إلكتروني** لاستقبال الطلبات والشكاوى من الوصي، للتسهيل عليه وتوفير الوقت والجهد له وضمان سرعة وسهولة الإجراءات.